الرباط، 27 ماي 2025

بـــلاغ صحفي

المجلس الأعلى للحسابات ينشر تقريره المتعلق بتدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم سنة 2023

في إطار المهام والاختصاصات المنوطة بالمجلس الأعلى للحسابات، طبقًا لأحكام الفصل 147 من دستور المملكة، ومقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، والمادة 3 من القانون المتعلق بمدونة المحاكم المالية، أصدر المجلس الأعلى للحسابات، **بتاريخ 27 ماي 2025**، تقريره المتعلق بتدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم سنة 2023، وفحص صحة النفقات المصرح بها برسم الدعم العمومي الممنوح لها، للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية.

ويتضمّن هذا التقرير، في **جزئه الأول**، عرضًا للنتائج العامة للتدقيق، بما في ذلك تتبّع إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة، سواء تعلّق الأمر بدعم غير مستحق، أو غير مستعمل، أو مستعمل في غير الغايات التي منح من أجلها، أو الذي لم يتم إثبات صرفه بواسطة الوثائق المبرّرة. كما يتناول هذا الجزء تتبّع مدى تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره السابق، لاسيما تلك المتعلقة بإنجاز المهام والدراسات والأبحاث التي التزمت بها الأحزاب في إطار الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022، والإدلاء بمخرجاتها للمجلس. أما **الجزء الثاني** من التقرير، فيعرض نتائج التدقيق الخاصة بكل حزب سياسي على حدة.

فيما يتعلق بتقديم الوثائق والمستندات المكوِّنة للحسابات السنوية، توصل المجلس الأعلى للحسابات بحسابات 27 حزبًا من أصل 33، وقد احترم 22 حزبًا الأجل القانوني لتقديم هذه الحسابات، في حين تخلفت ستة أحزاب عن تقديمها.

وقد لاحظ المجلس أن 23 حزبًا من بين الأحزاب التي أدلت بحساباتها، قدمت حسابات مشهودًا بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في هيئة الخبراء المحاسبين، منها 19 حسابًا مشهودًا بصحته بدون تحفظ، وأربعة حسابات مع تسجيل تحفظات. بينما أدلت أربعة أحزاب بحساباتها السنوية دون الإشهاد بصحتها من قبل خبير محاسب.

أيضا، سجّل المجلس أن سبعة أحزاب لم تُدرج كافة الجداول المكوّنة لقائمة المعلومات التكميلية، المنصوص عليها في الملحق رقم 2 من المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. وفي السياق ذاته، لم تقدم ثلاثة أحزاب جميع الكشوفات البنكية المتعلقة بالحسابات المفتوحة بأسمائها، كما لم تُدلِ ثلاثة أحزاب بجرد تفصيلي للنفقات المنجزة برسم سنة 2023، ولا بوضعية المقاربات البنكية.

وبخصوص فحص صحة الموارد، سجّل المجلس نقائص بخصوص إثبات تحصيل الموارد الذاتية، بلغ مجموعها **1,72 مليون درهم**، أي ما يمثل نسبة **1,64%** من مجموع الموارد المصرح بها برسم سنة 2023 من طرف الأحزاب السياسية، والتي بلغت ما مجموعه 104,25 مليون درهم. وقد همّت هذه الملاحظات ثمانية أحزاب من أصل 27، وتوزعت بين موارد لم يتم دعم تحصيلها

بوثائق الإثبات القانونية (بقيمة 853.164,60 درهم)، وموارد تم تحصيلها نقدًا (بقيمة 865.900,00 درهم)، بالرغم من تجاوزها للسقف القانوني للتحصيل النقدي المحدد بموجب القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

أما فيما يتعلق بدعم صرف النفقات بوثائق الإثبات القانونية، فقد سجّل المجلس الأعلى للحسابات نقائص همّت نفقات تدبير بلغت قيمتها حوالي **5,73 مليون درهم**، أي ما يمثل نسبة **6,27%** من مجموع النفقات المصرح بصرفها من طرف الأحزاب السياسية البالغة 91,37 مليون درهم. وتُعد هذه النسبة أقل من تلك المسجلة خلال سنة 2022، والتي بلغت 26%. وقد سجلت هذه النقائص على مستوى 17 حزبًا من أصل 27، وتوزعت بين نفقات لم يتم دعمها بأي وثائق إثبات قانونية، بمبلغ إجمالي قدره 5,34 مليون درهم، ونفقات تم تبريرها بوثائق غير كافية من حيث الشكل أو المضمون، بما قيمته 308.745,54 درهم، بالإضافة إلى نفقات أُرفقت بوثائق معنونة في غير اسم الحزب المعني، بلغ مجموعها 74.688,73 درهم.

وفي ما يتعلق بتتبع عملية إرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة، أو غير المستعملة، أو المستعملة لغير الأغراض التي منحت من أجلها، أو التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات القانونية، إلى الخزينة، وعملاً بالمقتضيات التشريعية والتنظيمية ذات الصلة، سجّل المجلس أن **24 حزبًا** قام، خلال الفترة الممتدة من سنة 2022 إلى غاية متم شهر مارس 2025، بإرجاع مبالغ دعم إجمالية قدرها **35,92 مليون درهم** إلى الخزينة. وقد توزعت هذه المبالغ بين مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية برسم اقتراعات سابقة، بما مجموعه 28,71 مليون درهم، والمساهمة في تغطية مصاريف التدبير بمبلغ 2,42 مليون درهم، إضافة إلى المساهمة في تمويل المهام والدراسات والأبحاث بمبلغ 4,79 مليون درهم.

وسَجّل المجلس كذلك أن **15 حزبًا** لم يقم بعد بإرجاع مبالغ دعم تُناهز **21,96 مليون درهم** إلى الخزينة علما أن عملية الإرجاع تتواصل بشكل مستمر وتخضع لتتبع سنوي من طرف المجلس. وتتوزع هذه المبالغ بين مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المتعلقة باستحقاقات سنتي 2015 و2016، والتي بلغ مجموعها 2,41 مليون درهم تخص ثلاثة أحزاب، ومساهمة الدولة في تمويل اقتراع سنة 2021، بمبلغ 18,13 مليون درهم يخص سبعة أحزاب، فضلًا عن مبالغ متعلقة بمساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير خلال السنوات 2017 و2020 و2021 و2022 و2023، بمبلغ إجمالي قدره 1,42 مليون درهم يهم سبعة أحزاب.

وبخصوص التدبير المالي والمحاسبي للأحزاب السياسية، سجّل المجلس الأعلى للحسابات عدّة ملاحظات همّت مسك محاسبة 23 حزبًا من أصل 27، تمثلت بالأساس في عدم التقييد المحاسبي لمبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة من طرف 15 حزبًا، وأخطاء في تنزيل عمليات محاسبية مختلفة لدى 11 حزبًا، فضلاً عن عدم احترام نماذج جداول قائمة المعلومات التكميلية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية من طرف ثمانية أحزاب، وعدم التقيد ببعض القواعد أو المبادئ المحاسبية لدى أربعة أحزاب، إلى جانب تسجيل أخطاء في عملية ترحيل أرصدة الموازنة الختامية لدى حزبين اثنين.

وفي سياق تتبّع تنفيذ التوصية الصادرة عن المجلس بشأن الإدلاء بتقارير ومخرجات الدراسات والأبحاث المنجزة في إطار الدعم السنوي الإضافي الممنوح برسم سنة 2022، سجّل المجلس توصله بمخرجات الدراسات المتعلقة بثلاثة أحزاب، والتي تم التعاقد بشأنها مع مكاتب دراسات خلال السنة المعنية. كما قامت أربعة أحزاب بإرجاع مبالغ الدعم غير المستعملة في إطار هذا الدعم الإضافي، بلغ مجموعها ما يناهز 2,03 مليون درهم، مما مكّنها من تسوية وضعيتها إزاء الخزينة بخصوص هذا الشق من الدعم.

ويمكن تحميل التقرير المذكور أعلاه، وكذا ملخصيه باللغتين العربية والفرنسية، من الموقع الإلكتروني الرسمي للمجلس الأعلى للحسابات عبر الرابط التالي: **www.courdescomptes.ma**.